رأي وحوار

العنف في الإسلام بين المبدأ والخيار

عبدالحميد أحمد أبوسليمان*

العنف مراوحة بين المبدأ والخيار في الفكر السياسي الإسلامي

مع نهاية قرن من الحروب الأهلية وبدءًا بأفول الخلافة الراشدة ثم أحداث الحسين بن علي وعبد الله بن الزّبير ومحمّد النّفس الزكيّة — رضي الله عنهم أجمعين- وانتهاءً بسقوط الدولة الأموية ثم قيام الدولة العباسية التي لم تختلف في جوهرها عن النظام الأموي، أفتى رجال مدرسة المدينة ونعني بها هنا المدرسة الإسلامية التابعة لفكر مدرسة الخلافة الراشدة والرافضة للنّزعات القبلية والشعورية الاستبدادية أفتوا بتحريم الفتنة والخروج على السلطان ولو كان ظالما.

ولم يكن هذا الموقف حبًّا في الظلم ولا تقليلاً من شأنه، ولكنّه كان النتيجة الطبيعية لفشل الثورات الإصلاحية على الأنظمة المستبدّة والمبدّدة، حيث أصبح من الواضح أنّ الحروب الأهلية لم تحسم رأيًا ولم تغيّر من طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية شيئًا ذا بال، ولم يكن لها من ثمرة إلاّ إراقة الدماء.

وحينها وصل الإسلاميون (رجال مدرسة المدينة) إلى النتيجة الطبيعية، وهي وجوب التحوّل من الثورة والرّفض إلى العزلة والمعارضة ضمن إطار الأنظمة القائمة، لذلك نجد رجلاً من قادات مدرسة المدينة الإسلاميين (العلماء والمثقفين) مثل أبي حنيفة النعمان يدخل السجن لأنّه لم يقبل تولّي القضاء لبني العباس.

واستقلّ العلماء (مدرسة المدينة الإسلاميون) بالجوانب الشخصية للفرد المسلم ونجحوا في الانفراد بتوجيهها بما لهم من العلم والإخلاص وطهر أيديهم وتركوا مرغمين شؤون الحكم والسلطة والنظام العام للملوك والسلاطين يتصرّفون فيها كما يعنّ لهم ويتّفق وأهواءهم، مما أورث — فيما بعد- النفسية الإسلامية اعتبار أنظمة الحكم والنظام العام أنظمة اغتصاب غير مشروعة. ويعتبر تشكّل مثل هذه النفسية في ضل هذه الظروف التاريخية — بغض النظر عن أسبابها-

---

* دكتوراه علاقات دولية جامعة بنسلفانيا — الولايات المتحدة الأمريكية 1972. مدير الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً والرئيس الحالي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية.

من أهم عوامل ضعف البعد الجماعي والعام في تكوين نفسية الفرد والمسلم وموقفه النفسي من النظام والمصالح العامة.[1]

وموقف العزلة والمعارضة هذا من قبل رجال مدرسة المدينة (العلماء) لم يأت في الحقيقة نتيجة نظرة مبدئية قيمية في التخلّي عن استخدام العنف والرّفض المسلّح ضد الصفوات الحاكمة الظالمة، لكنّه كان في جوهره تسليمًا بالأمر الواقع على أساس من الضرورة والمصلحة، أي إنّ عدم استخدام العنف من أجل الإصلاح في فكرهم هو قضية خيار لا قضية مبدأ.

والسبب لهذا الموقف المذبذب غير الواضح يعود في جوهره إلى الخلط بين قضايا الصراع السياسي داخل الأمة والصراع السياسي بين الأمم، والمدافعات الناجحة عن واجبات السعي بالدعوة نحو الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر لإحقاق الحقوق ودفع المظالم والحض على مكارم الأخلاق.

والنتيجة العملية لهذا الخلط أن تعمى الرؤية المناهجية بحيث يتساوى أمر استخدام العنف في كلّ هذه الحالات. ويصبح اللجوء إلى العنف أو عدمه موقف خيار وليس قضية مبدأ رغم اختلاف هذه الأحوال واختلاف ديناميتها.

وهذا يفسّر كيف أنّ موقف أبناء الأمّة ظل هو المراوحة بين الاستسلام والمقاومة المدنية والمقاومة المسلّحة في مواجهتها ضدّ الأنظمة المستبدّة ومظالمها، ولكن دون تفريق بين ما هو من قضايا الإصلاح السياسي داخل المجتمع أو الكيان السياسي الواحد وبين ما هو من قضايا الصراع والمواجه السياسية بين الأنظمة والدول وبين ما قد يتولّد من مواجهات بسبب التصدي لمهمة الدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر والصدع بكلمة الحق ودفع المظالم والحض على مكارم الأخلاق في حدود ما تقضي به السياسة الشرعية.

وموقف المراوحة في أمر استخدام العنف بين المبدأ والخيار في أنواع الصراعات السياسية والمواجهات الدعوية كافة ما زالت الأمة – في كثير من المواقف– تعاني منه حتى اليوم رغم مرور قرون طويلة من الزمان. إنّ ضبابية الرؤية في هذا الأمر الخطير ما زالت للأسف البالغ تسبب كثيرًا من سفك الدماء دون ثمرة أو حسم، في الوقت الذي بقيت للأنظمة في جل الحقب طبائعها المبدّدة المستبدة.

---

[1] للمزيد يمكن الرجوع إلى الكاتب في مؤلفه أزمة العقل المسلم من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي هرندن – فرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.

ولحسم هذا الأمر ووضع حد لنزيف الدم لا بدّ من فكر ورويّة ورؤية شمولية منضبطة واضحة للنصوص الإسلامية مجتمعة إلى جانب وعي دروس تاريخ العصر النبوي وما تبعه من عصور الدول الإسلامية وعيًا مفاهيميًا سلميًا. ذلك أنّ الرؤية الشمولية المنضبطة هي الطريق الصحيح للوصول إلى رؤية واضحة مؤصلة في قضية استخدام العنف لحل النزاعات السياسية والتمييز بينها وبين قضايا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المتعلقة بالأمة والجماعة أو المتعلقة بأفراد المجتمع.

إنّنا إذا نظرنا إلى النّصوص الإسلامية نظرة شمولية منضبطة نراها تنصّ على أمور كثيرة حرية بالنظر، وتفهّم المنطلقات والمبادئ الّتي تنظّمها، بحيث تتضّح معالم بنائها المتكامل القادر على فهم أنواع العنف ومستوياته وديناميته ووضع حد له في علاقات المجتمع المسلم وسياسات تعين على تمكين الإصلاح ووضع حدّ للمظالم والاستبداد.

كذلك يسترعي انتباه الدارس أنّ النصوص الإسلامية والسنة النبوية تفرق بين قضايا الصراع السياسي داخل المجتمع وبين قضايا الصراع السياسي بين الأمم والمجتمعات وبين قضايا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح بمكارم الأخلاق مما لا يدخل في صلب قضايا الحكم والسياسة، أمّا ما يدخل في أبواب السياسة وصراعاتها فيكون استخدام العنف فيه من باب الفتن والصراعات السياسية الداخلية، ويعالج بما تعالج به هذه الصراعات السياسية.

والنصوص المتعلقة بقضايا العنف والصراعات على مختلف وجوهها كثيرة ومتعددة. فمنها ما يتعلق بالفتن والصراعات السياسية في المجتمع والصبر على أذاها ومنع الاشتراك في أعمال العنف ولو بدعوى الدفاع عن النفس. ونصوص تتعلق بالجهاد ورد العدوان. وهناك نصوص تتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فكيف تنتظم هذه النصوص في هذه المواقف؟ وما هي القواعد التي تحكم حق استخدام العنف في كل حالة من هذه الحالات؟ وما الحكمة من استخدام العنف حين يسمح به أو لا يسمح في أي حالة من هذه الحالات؟

الشمولية في فهم دلالات النصوص وأحداث العهد النبوي المتعلقة بأساليب العنف

وإذا شئنا فهم العلاقة بين النصوص والمواقف والتوجهات المختلفة بشأن استخدام القوة والعنف على عهد النبوة؛ فإنّه لا بدّ لنا من دراسة شمولية منضبطة لهذه النصوص يمكن معها الوصول إلى رؤية واضحة مبدئية مفاهيمية في هذا الأمر. ومن المهم لفهم دلالات النصوص وعلاقتها في هذه الجوانب الاجتماعية المعقدة المتداخلة عدم

الاكتفاء بدراسة النصوص وحدها، بل لا بد لنا من استعراض التجربة النبوية بجملتها، حيث مرّت هذه التجربة الإصلاحية النبوية بمراحل من الصراعات المريرة التي تنتظم النصوص وتكشف عن المنهج النبوي الإلهي في إدارة معارك الإصلاح وحلّ الصراعات السياسية داخل كيان الأمّة، وفيما بين الأمم والصفوات الحاكمة بعضها البعض. كما ترشد جهود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة وتفرق بينها وبين الفتن والصراعات السياسية.

وأوّل ما يلفت نظر الدارس هو ما يسمّى بأحاديث الفتنة التي رويت عن الرّسول صلى الله عليه وسلم قبيل وفاته والتي ينهى فيها مطلقًا عن المشاركة المسلّحة في الفتن. ففي هذه الأحاديث ينهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن اللجوء إلى العنف في حلّ فتن الصراعات السياسية بين الصفوات القيادية داخل المجتمع، ويأمر بوجوب التزام ضبط النفس الكامل ولو تعرّض الطرف الداعي إلى الإصلاح للعدوان من قبل الآخرين. اقرأ في ذلك قوله تعال:﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ * لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ * إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ * فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (المائدة: 27- 30).

﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (لقمان: 17).

"حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفيان: حدثنا ابن شهاب قال: أخبرني عروة قال: سمعت أسامة رضي الله عنه قال: أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على أطم من آطام المدينة فقال: هل ترون ما أرى؟ لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر. تابعة معمر وسليمان ابن كثير، عن الزهري".

روى البخاري عن الأحنف بن قيس، قال: "ذهبت لأنصر هذا الرجل فلقيني أبو بكرة فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل، قال: ارجع فإني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، فقلت: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنّه كان حريصًا على قتل صاحبه".

روى البخاري في تفسير قول الله سبحانه وتعالى:﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (الأنفال: 39)، أن ابن عمر رضي الله عنهما، أنّه قيل له: "كيف ترى في قتال الفتنة؟ فقال: وهل تدري ما الفتنة؟ كان محمد صلى الله عليه وسلم يقاتل المشركين وكان الدخول عليهم فتنة، وليس كقتالكم على الملك".

روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما، أتاه رجلان في فتنة ابن الزبير فقالا: إنّ الناس قد ضيعوا وأنت ابن عمر وصاحب النبي صلى الله عليه وسلم فما يمنعك أن تخرج؟ فقال: يمنعني أن الله حرم دم أخي، قالا: ألم يقل الله – وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة – فقال: قاتلنا حتى لم تكن فتنة وكان الدين لله، وأنتم تريدون أن تقاتلوا حتى تكون فتنة ويكون الدين لغير الله.

روى أبو داوود عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" :يا أبا ذر، قلتُ: لبيك يا رسول الله وسعديك. فذكر الحديث قال فيه: كيف أنت إذا أصاب الناس موت يكون البيت فيه بالوصيف – يعني القبر – قال قلت: الله ورسوله أعلم، أو قال ما خار الله لي ورسوله. قال: عليك بالصبر، أو قال تصبر. ثم قال لي: يا أبا ذر. قلتُ: لبيك وسعديك. قال: كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت قد غرقت بالدم؟ قلت: ما خار الله لي ورسوله. قال: عليك بمن أنت منه. قال قلتُ: يا رسول الله أفلا آخذ سيفي فأضعه على عاتقي؟ قال: شاركت القوم إذًا. قال قلت: فما تأمرني؟ قال: تلزم بيتك. قال قلتُ: فإن دخل على بيتي؟ قال: فإن خشيتَ أن يبهرك شعاع السيف فألقِ ثوبك على وجهك يبوء بإثمك وإثمه".

فلو تمعنّا النظر من خلال النظرة الشمولية إلى مجمل النصوص ومجمل التجربة النبوية منذ بدء الرسالة في مكة، لرأينا أنّ المسلمين قد تعرّضوا في مكة للفتنة والعدوان قبل ذلك وكان الموقف القرآني والنبوي هو الإصرار على الدعوة إلى الحقّ وعدم اللجوء إلى الرد بالعنف مهما تعرّض المسلمون للأذى والعدوان من قبل الصفوة الحاكمة القرشية الّذين بلغ أمرهم في أذى المسلمين حدّ الحصار والتعذيب والقتل. ومن الواضح أن هذا أمر بمعروف ونهي عن منكر ودعوة إلى الإيمان بالله وإزالة للظلم والشرك على المستوى السياسي في أرفع درجاته ومثل صراعًا بين الصفوة الحاكمة القرشية والصفوة الإصلاحية المسلمة.

ولم يتغيّر الموقف القرآني والنبوي في مكة في عدم السماح باللّجوء إلى العنف ردًا على عدوان قريش على المسلمين – الدعاة إلى الإصلاح والآمرين بالمعروف الناهين على المنكر المؤمنين بالله – على الرغم من إسلام رجال محاربين وشجعان أمثال حمزة بن عبد المطّلب وعمر بن الخطاب – رضي الله عنهما – وانضمامهم إلى صفوف المسلمين، والذين أرادوا تحدي قادة قريش وطالبوا الرسول صلى الله عليه وسلم بالسماح لهم بالرّد على العدوان ومواجهة العنف بالعنف ومقارعة القوّة بالقوّة؟، والقرآن في الكثير من آياته شاهد على الأمر الإلهي والنهج النبوي بالصبر في تلك الحال:

﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ (غافر: 55)

﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً * رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلاً * وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْراً جَمِيلاً * وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً﴾ (المزمل: 8 – 11)

﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ * كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ * فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لا يُوقِنُونَ﴾ (الروم: 58 – 60)

﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (لقمان: 17)

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً وَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * وَلا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنْفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّالِمِينَ * وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ (يونس: 104 – 109)

﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ * فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ * إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (المؤمنون: 109 – 111)

ونرى كيف تغيّر موقف الرسول صلى الله عليه وسلم والمسلمين ونهجهم من قضية استخدام العنف ضد المعتدين وعلى رأسهم قريش حين هاجر المسلمون إلى المدينة وأقاموا فيها دولة الإسلام المستقلّة، وتحولهم من النقيض، فقد أمر القرآن المسلمين بالقتال دفاعًا عن أنفسهم وعن دعوتهم وأذن لهم فيه. وتصدى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقريش وسواهم من القبائل المحاربة له ولدعوته الإصلاحية وذلك سعيًا من الإسلام إلى إعطاء الإنسان حرية الخيار في عقيدته ونهج حياته واستخدام الرسول صلى الله عليه وسلم في حربهم كافة وسائل القوة والعنف بما في ذلك قتل بعض زعاماتهم المعتدية غيلةً في عقر دارهم.

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ (الحج: 39- 41)

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ * يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * وَقَالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ لَوْلا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآياتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة: 216- 218).

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: 36).

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ * فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ

انْتَهَوْا فَلا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ * الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 190 – 194).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ * إِلاّ تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلا تَضُرُّوهُ شَيْئاً وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (التوبة: 38– 39).

﴿أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَأُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: 13 – 14).

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الصف: 8 – 13).

﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً *)سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَاناً مُبِيناً﴾ (النساء: 9 – 91).

﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الأنفال: 61).

﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الممتحنة: 8 – 9).

وإذا وزنّا الأمور بميزان العقل فإنّه علينا أن نهتدي إلى الحكمة من خلف إباحة الإسلام لأتباعه من المسلمين القتال واستخدام العنف ضد قريش وسواهم من المعتدين بل وأمرهم به، فليس من المعقول أن يبيح الإسلام القتال في المدينة وقد حرّمه في مكة دون أن يكون هناك سبب موضوعي وحكمة بالغة يجب الاهتداء إليها، وإلاّ تحتّ أن يكون – مفاهيميًا – أحد الموقفين قد جانبه الصواب.

وهناك ملاحظة هامة في هذا الصدد وهو أن الوسائل التي استخدمها الرسول صلى الله عليه وسلم في قتال قريش والمشركين حال وصوله إلى المدينة وأقام فيها دولة المسلمين المستقلة تدل على علمه بهذه الوسائل وهو في مكة وأن امتناعه عن استخدامها لم يكن عن جهل أو عجز بما في ذلك اغتيال الأعداء ولكنه كان عن حكمة وقصد، فلم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم يعدم – والمسلمون يتعرضون للأذى في مكّة- رجالاً مسلمين مسّهم الأذى، ولهم من قوّة الإيمان، ما يجعلهم يقبلون ويرغبون أن يتعرّضوا جهرة أو غيلة لكبار زعامات قريش من أمثال أبي جهل وأبي سفيان.

والسؤال المهم هنا: ما هي الحكمة من منع الرسول صلى الله عليه وسلم من الرد على عدوان قريش عليهم، ولماذا أباح الرسول صلى الله عليه وسلم للمسلين الرد على عدوانهم وقتالهم بعد أن هاجروا إلى المدينة وأقاموا فيها دولتهم المستقلة.

من استعراض الموقف القرآني والنبوي في الفترة المكية نستطيع أن نرى أن أمر المسلمين بعد استخدام العنف بين الفئات والصفوات – وفي هذه الحالة المسلمون وقادة قريش – بعضها ضدّ بعض وبالتالي عدم رد المسلمين على عدوان قريش ضدهم كان موقفًا مبدئيًا إلزاميًّا في منهج الدعوة والتغيير داخل الذي كان المسلمون جزءًا منه وليس قضيّة خيار وسياسة في إدراك المعارك. وما يعنينا على فهم حكمة الموقف القرآني والنهج النبوي في مكة وفي المدينة أن طبيعة الصراع في مكّة في جوهره كان صراعًا داخليًّا سياسيًّا حاولت فيه قيادة النظام المكي قمع الحركة الإصلاحية الإسلامية في مكة ومحاولة القضاء عليها بالقوة، وكان الموقف القرآني والنبوي في تلك الحال موقفًا مبدئيًّا لا مساومة

فيه، يدعوا إلى الجهر بدعوة التوحيد والتّصدي السلمي للنظام المكي في حربه لها ملتزمًا في ذلك الدعوة بالحسنى والصبر على الأذى وعدم اللجوء إلى أية وسيلة من وسائل القوّة والعنف في الرّد عليهم.

ولذلك فإن من المهم ملاحظة أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو على عدة مستويات، بعضها على المستوى الفردي وعلى كل فرد من أفراد الأمة أن يقوم به، وجوهره يتعلق بالنصح وإقامة الشعائر والحض على مكارم الأخلاق وعون المحتاج والضعيف وكل ما يسمح النظام العام وسلطة الحكم في المجتمع والسياسة الشرعية فيه للمبادرات الخاصة، على قدر الطاعة وفي حدود المستطاع. أما استخدام العنف في قضايا الصراع السياسي بين الفئات والصفوات السياسية – حتى تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – فأمر لا يترك للأفراد أو الفئات. وإذا لجأت إليه فئة فيرد الأمر فيه إلى أهل الحل والعقد، وعليهم – على مختلف توجهاتهم ومواقعهم – التضامن ضد المعتدي لوضع حدٍ لعدوانه، وعلى الفئة المعتدى عليها، في مكة أو المدينة أو داخل أي مجتمع آخر الصبر حتى ينكشف عدوان المعتدي للعيان ويمكن وضع حد لعدوانه، فصبر المظلوم والمعتدى عليه من دعاة الحق والسعي بالإصلاح هو المحرك في نهاية المطاف للأمة وأهل الحل والعقد فيها للتصدي لعنف المعتدي ووضع حد لهذا العدوان بحسب مقتضى الحال.

وهكذا فإن الدعوة إلى الإصلاح أمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر لا تعني أن ينصب الأفراد أو الفئات أنفسهم حكّامًا غير شرعيين يمزقون الأمة عصبًا سياسية متناحرة باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيكون الضرر من ذلك أكبر من النفع. وهكذا، فما خرج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى باب السياسة يعامل معاملة السياسي ويضبط التعامل مع أطرافه بعوامل التعامل السياسي وصراعاته في المجتمع.

﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (لقمان: 17).

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (آل عمران:110))يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ) (آل عمران:114) ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ

الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (لأعراف:157) ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (التوبة: 67).

﴿كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (المائدة: 79).

وإذا نظرنا إلى أحاديث الفتنة التي ردّ فيها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على تساؤلات الأصحاب عمّا يحدث من صراعات سياسية وفتن عامة بعد وفاته، في المدينة خاصة، كان جوابه في ذلك صريحًا واضحًا يعيد إلى الذهن الموقف الإسلامي المبدئي في مكّة في وجوب عدم استخدام القوة والعنف في حسم الصراعات السياسية بين الصفوات داخل المجتمع الواحد، حتّى تعرّضت بعض الفئات للعدوان والأذى في دعوتها للإصلاح ودفع المظالم، وأن يلجأ الأطراف إلى الطرق السلمية والشورية لحل الخلافات وأن يترك المظلوم والمعتدى عليه أمر الفئة الباغية المعتدية إلى واجب الأمة وقادة جمهورها وأهل الحل والعقد فيها لوضع حد لعدوان المعتدي: إمّا بكف أيديهم عن مساندته أو الضرب على يده إذا لزم الأمر.

عدم اللجوء إلى العنف في حل النزاعات السياسية داخل المجتمع المسلم أمر مبدأ لا أمر خيار

ونستطيع أن نستنتج مِمَّا سبق من الموقف الإسلامي في مكّة، وفي حضر استخدام القوّة في المدينة في حالة الفتن الناتجة عن الصراعات السياسية داخل المجتمع المدني نستنتج، قاعدةً سياسية إسلامية عامة، وهي أنّ الصراع السياسي داخل المجتمع الواحد يجب أن لا يحلّ إلاّ سياسيًا وأنّ الباغي المعتدي يجب أن يعرّى عدوانه وبغيه أمان الأمّة، ولا بدّ للأمّة وأهل الحل والعقد والشورى فيها – وهم رحم الأطراف المتنازعة – أن يقوموا بمسؤوليتهم في وضع حد للعدوان وأن ينتهي إلى الضرب على يد المعتدي إمّا بالتخلي عن مساندته أو بالتصدي له وإرغامه على التخلي عن عدوانه.

فليس من الممكن لرحم الأمة أن يقف إلى ما لا نهاية متفرّجًا أمام حالات العدوان والبغي الصريح المستمر على الصابر المحتسب من فئات الإصلاح، والعوامل النفسية في هذه الحالات واضحة وكذلك ما يترتب عليها من آثار والشواهد التاريخية في ذلك عديدة.

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات: 9- 10).

وتظل هذه القاعدة حتى لو كان السلطان هو الطرف المعتدي فلا شك أنّ عدم الرد بالعنف من قبل دعاة الإصلاح لا بد أن ينتهي بالأمّة وقادة جمهورها وأهل الحل والعقد والمشورة في مجموعها إلى التخلي عن الحاكم الظالم وعن نصرته لتنهار قواعده ويسقط الأمر من يده، ويوضع بذلك حد لعدوانه ومظالمه. فمن الواضح –كما سبق أن ذكرنا – أنّ الأمّة رحم أبنائها وفئاتهم، فإذا اقتتل بعض منهم مع بعض لجأ كل أطراف النزاع إلى العنف ضد بعضهم البعض، فإن الأمّة لا تستطيع أن تصبح طرفًا مع واحد ضدّ الآخر، ولا تملك إلاّ الترقّب لعواقب هذا الصراع والقتال رغم أنّ حصيلة هذا الصراع ضعفًا عامًا وتمزيقًا لصفوف أبناء الأمة. ولذلك فإنّه لا سبيل إلى تحريك الأمّة عامة إلاّ بتعرية الباغي المعتدي ووصم عدوانه بميسم الخيانة، فيوضع بذلك حد لبغيه وعدوانه. بل لعلّ الوقت وفداحة العدوان وصدق دعوة الإصلاح ومشروعية حقوق المظلوم هي من شروط تحريك الأمّة وقادة جمهورها وتضامنهم ضد البغاة الظلمة من أبنائها وتوحيد الصف ضدهم.

وهكذا فإنّه إذا أصرّ فريق دعوة الإصلاح على دعوته والجهر بها سلمًا، وأصرّت فئة أخرى من أبناء الأمّة حتى ولو كانت الصفوة الحاكمة على البغي والعدوان والاستبداد والقمع، فلا بد لرحم الأمة أن يتحرك ولا يترك المعتدي يتمادى في عدوانه، ولا بدّ للأمة أن تتخلّى عنه وأن تسعى إلى الأخذ بما هي في حاجة إليه من الإصلاح، وأم تضطرّه إلى الكفّ عن بغيه وعدوانه، وأن ينتهي الأمر بالأمّة إلى تقويض أركان سلطانه.

ولسنا بحاجة إلى تأكيد أنّ كل ذلك يختلف عن قضية استخدام القوّة المشروعة من قبل الصفوة الحاكمة والأنظمة المخوّلة من الأمّة للضرب على يد المفسدين والقضاء على المفاسد والجرائم، قيامًا بواجب الحكم وحفظًا للأمن وحماية للمجتمع والحقوق والدماء؛ فذلك واجبها ومهمّتها التي من أجلها وقع عليها اختيار الجماهير.

دروس من تاريخ حركات الدعوة والمقاومة السلمية

فإذا انتقلنا من العرض العقدي والنفسي والفلسفي النظري إلى جانب الواقعي العلمي، وإذا نظرنا إلى تجارب دعوات الإصلاح والتغيير الكبرى التي كتب لها النجاح في الماضي أو الحاضر نجد العديد من الأمثلة ممّا يوضّح هذا المفهوم بشكل عملي.

فدعاة النصرانية ودعوتهم ضدّ كلّ ما كان يمثله الفساد والاستبداد الروماني نهجوا في دعوتهم الوسائل السلمية وأصرّوا على الدعوة إلى الإصلاح سلماً وتصدّى لهم النظام الروماني بغياً وعدواناً بالأذى والتعذيب والقتل. ولكن هؤلاء الدعاة المصلحين قابلوا ذلك بالصبر والاحتساب وعدم اللجوء إلى الرد بالعنف في المقاومة وكان ذلك منهم مبدءاً والتزاماً وليس أمر خيار وسياسة في إدارة الصراع مع النظام الوثني الروماني الفاسد. ولذلك كان لا بد أن ينهار النظام الروماني أمام دعوة الإصلاح وأن يفقد عناصر بقائه ودعائمه لينهار بكلّ مقوماته وأن تنتصر الدعوة النصرانية الإصلاحية، وأن تبقى ذكريات تلك التجربة الإنسانية السامية عزيزة على النفوس حية في ذاكرة التاريخ.

وبالأسلوب نفسه نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم يصر في مكة وداخل الرحم المكي على الجهر بالدعوة الإصلاحية الإسلامية ضد فساد النظام المكي وتعسفه واستبداده وفساد عقائده. وقد أدى ذلك إلى تخفيف شرسة عدوان النظام المكي ضد المسلمين، ومناصرة بني هاشم وعدد من القيادات المكية لهم، بل ساعد دأبهم ومنهجهم ذلك على استقطاب عدد من الرجال القادرين من خيرة رجال المجتمع المكي إلى صفوف الدعوة مما أدى إلى خلخلة النظام المكي وتصدع بنائه وهدم سنده الأدبي مما سيكون له فيما بعد أكبر الأثر في انهيار هذا النظام والقضاء عليه.

وفي التاريخ المعاصر نجد أن الحركة الدينية الإيرانية المعارضة التي تصدت لفساد النظام الإمبراطوري الإيراني، والتزمت الوسائل السلمية قد أدي منهجها ذلك إلى انتصارها وانهيار النظام الإمبراطوري بانهيار الجيش الإيراني الذي وجد نفسه يضرب الجموع من أبناء جلدته من أنصار الحركة الإسلامية، وأصبح الجيش بذلك أداة إجرامية بيد النظام في قتل الرجال و النساء العزل فوجاً بعد فوج، كان لا بد لهذا الجيش الذي هو قاعدة النظام والذي هو أيضاً جزء من رحم الأمة وتفاعل فئاتها، كان لا بد له أن يعصي الأوامر وأن يمتنع عن التمادي في القتل وسفك الدماء، وأن ينهار ذلك الجيش لينهار النظام معه وتنتصر حركة المقاومة والتغيير.

ومن الناحية الأخرى، فإنّه وفقًا لهذا التحليل، تكون حكومة الثورة الإيرانية قد جانبت الصواب حين دفعت بالألوف من البشر العزّل متلفّحين بأكفانهم البيض نحو صفوف الجيش العراقي ومواقعه العسكرية، فلم تتردد قوات الجيش العراقي في ضربها والقضاء عليها، والسبب في ذلك أنّ الموقف هنا مغاير لما حدث في المواجهة بين النظام والمعارضة داخل المجتمع الإيراني، حيث إنّ هذه المواجهة بين دولتين ونظامين هما دولة إيران ودولة العراق، فلم تكن العلاقة بينهما علاقة تفاعل فئات وصفوات داخل رحم مجتمعات هذه الدولة، ولكنّها كانت علاقة مواجهة بين الأنظمة والصفوات الحاكمة على جانبي الحدود السياسية للدولتين. وهكذا لم ينتج عن استخدام أسلوب المواجهة المدنية في ظروف الحرب الإيرانية العراقية ذات النتائج التي تحقّقت باستخدام هذه الأساليب المدنية ضد الجيش الإيراني في ظلّ نظام داخل الشاه داخل رحم المجتمع السياسي الإيراني.

وممّا يلفت النظر أيضًا أنّ الحركة الإسلامية الإصلاحية التركية المعاصرة واحدة من الحركات الإسلامية التي التزمت وسائل العمل المدنية السلمية دون أن تحيد عنها أداةً للدعوة إلى الإصلاح، ولن تلجأ إلى العنف ولم تجز لأحد من أتباعها استخدامه لتحقيق الإصلاح رغم ما تعرّض له الحزب ورجاله في مراحل متعاقبة من بعض صنوف الأذى ومن الضغوط المتلاحقة والتعويق من قبل الصفوة السياسية العلمانية الحاكمة مما أوجد بشكل متعاظم تأييدًا أكبر للحركة الإسلامية السياسية.

إنّ هذا الالتزام بعدم استخدام العنف في الصراعات السياسية داخل المجتمع من قبل بعض الحركات والصفوات الإسلامية ومنها الصفوة السياسية الإسلامية التركية، وهذه الرؤية الواضحة والثبات عليها، لعلّه ممّا قد ينبئ عن ميلاد رؤية مفاهيمية سياسية مدنية سلمية مبدئية في منهج عمل الدعوة الإسلامية الإصلاحية بحيث تلتزم الشورى والصبر وعدم اللّجوء إلى العنف لتحقيق الإصلاح في المجتمع. تستنصر بذلك رحم الأمة في إفساح المجال للعمل الشوري الإصلاحي السلمي الإسلامي في المجتمعات الإسلامية.

ولعلّ التجربة الجزائرية توضّح من الناحية الأخرى الفرق بين الالتزام المنهجي المبدئي بأساليب المقاومة المدنية ومنهج السياسي في استخدام هذه الأساليب وفق ما قد يضنّ المعارضون أنّه وسيلة تمليها ضرورة المواجهات سلمًا أو عنفًا.

فحين بات من الواضح أنّ الشعب الجزائري أصبح يطلب الإصلاح والتغيير وقامت المواجهة بين الصفوة الحاكمة والصفوة المعارضة وبد المؤشرات بأن قيادات المعارضة ترفض المواجهة القتالية المسلّحة وأنها تميل إلى الأخذ بأسلوب المقاومة المدنية، أدّى ذلك في البداية إلى زلزلة في كيان النظام وتصدّع في صفوف أركانه وقواته المسلحة.

ووقعت الكارثة حين تمّ القبض على قيادات المعارضة ممّا ترك الجماهير دون قيادة توجّهها وتلزمها أسلوب المقاومة المدنيّة وتجنّب العنف، فأدّى ذلك إلى العنف واستخدام الوسائل القتالية المسلّحة، وعند ذلك دخلت الجزائر مسلسل العنف والتدمير، ممّا يجعل الأمر في النهاية خسارة أمّة وليست خسارة فئة أخرى.

هذا المثال الجزائري يوضّح أنّ الالتزام المنهجي لم يكن واضحًا مستقرًّا في تنشئة أبناء الأمة وثقافة جماهيرها، بحيث يمكن في غياب قيادة سياسية واعية أن تنجرف بعض عناصرها المعارضة إلى وسائل المقاومة المسلحة. وبذلك لا يخرج أمر استخدام العنف بين الصفوات القيادية في جملة فكر الأمة وثقافتها عن أن يكون خيارًا سياسيًا في إدارة المواجهات بين الفئات المتعارضة، يمكن الأخذ به إن كان يؤدي في أغلب الضن إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى عامل آخر لفهم المأساة الجزائرية وهو أثر التجربة الجزائرية المرّة مع الاستعمار الفرنسي بكل ما مثّله من قسوة دموية عدوانية ضد أبناء الجزائر وشعبها على مدى أكثر من قرن، وما انتهت إليه تلك التجربة من حرب فدائية ضارية دامية لا بد أنّها أيضًا تركت بصماتها على قلوب أبناء الجزائر، وما أورثه من ردّ فعل مجنون لبعض فئاته — ومنها فئاته الموتورة — ضد تجدّد البطش والظلم والفساد والعدوان ولو من قبل الصفوة الجزائرية والحرب الفدائية الدائمة.

أمّا كوارث صراعات أفغانستان والصومال وكردستان وأثر العصبية القبلية وعقلية العنف وانغماس أصابع القوى الأجنبية المتآمرة المتنافسة الطامعة من أصحاب المصالح فأمثلة غنية عن التحليل.

هذه الأمثلة وغيرها كثير توضّح مدى الحاجة إلى رؤية مفاهيمية سياسية واضحة في الفكر الإسلامي لفهم واضح جلي لوجوه مشروعية استخدام القوّة والعنف داخل المجتمعات، والفرق بين ذلك وبين استخدام العنف في العلاقات الدولية بين المجتمعات والأنظمة والصفوات الحاكمة المتصارعة، فذلك مستوى آخر من مستويات الصراع وقواعد استخدام العنف فيه وما يخضع له من الجوانب النفسية والاجتماعية.

وإذا نظرنا إلى استقرار الأنظمة الديمقراطية في العالم اليوم، فإنّنا نجد أنّ قاعدة هذا الاستقرار داخل هذه الدول والمجتمعات هي الالتزام بالنهج السلمي المدني في الإصلاح والتغيير، حيث لا يكون حسم أمر إلاّ بخيار الأمّة من خلال مؤسساتها الديمقراطية وبواسطة الانتخابات العامّة، وليس من خلال المنازلات المسلّحة بين فئات الأمّة .

عقلية الشورى أساس الاستقرار السلمي في المجتمع المسلم

واستقرار المجتمع المسلم ونجاح حركات الإصلاح فيه لن يترسّخ إلاّ من خلال عقلية مجتمع الشورى ونظامه، والتزام المنهج السلمي المدني مبدءًا في السعي السياسي للإصلاح والتغيير.

ولهذا فإنّ من المهم أن ندرك أنّ المنهج الشوري في جوهره أمرٌ مبدئيّ مفاهيمي وتربوي يجب أن يترسّخ في ضمير الأمّة على مختلف مستويات التربية والتعليم والتنظيم والتعامل فيها، وليس مجرّد قضية هيكلية تنظيمية في تشكيل مؤسّسات الحكم يأخذ الاستبداد فيها ألبسة ووجها متغيّرة.

إنّ الدرس الأساسي الذي نستلهمه ممّا سبق هو أنّه لا يصحّ استخدام العنف داخل المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأنّ الإصلاح في هذه الحالة لا يتمّ السعي إليه إلاّ بالأساليب السياسية المدنية، وإنّ صبر الفئات المظلومة مجلبة لتضامن الأمة ضد المعتدي الباغي.

العنف في النزاعات السياسية الدولية

وإذا كانت الأساليب السلمية المدنية هي الوسائل الوحيدة التي لا يصحّ إسلاميًا أن يسمح بسواها في حسم الخلافات والصراعات والتفاعلات السياسية داخل المجتمع الواحد، فإنّ ذلك أمر لا يجب أن يختلط بأمر مواجهات النزاع والصراع فيما بين الأنظمة السياسية الدولية المستقلّة، فذلك مستوى آخر في إدارة الصراعات السياسية، ويخضع لعوامل ومؤثرات نفسية واجتماعية وتنظيمية مغايرة. فالأنظمة والكيانات المستقلّة لا تستطيع أن تفرض تغييرًا سياسيًا على بعضها البعض إلاّ من خلال الهيئات والصفوات الحاكمة في تلك المجتمعات ومؤسساتها. فالأمم والشعوب تتبع قياداتها التي تفرزها وتخضع لتأثيرها وتتضامن معها في أوقات الأزمات ضد الأجنبي، وإذا استحال حلّ النزاعات والصراعات فيما بين هذه الأنظمة السياسية والكيانات المستقلّة بالاتفاق سلمًا مع بعضها البعض، فليس أمام الأنظمة والصفوات الحاكمة إلاّ أن تلجأ عادة إلى كل الوسائل الأخرى لتحقيق أهدافها السياسية بما فيه استخدام

القوّة وإعلان الحرب إن لزم الأمر لإجبار صفوة حاكمة نظيرتها ومن ورائها الأتباع والرعايا، وإرغامها على التسليم بمطالب القوي القادر. فالقتال في تسوية النزاعات السياسية بين الدول والشعوب أمر وارد، لطبيعة العلاقة والمؤثرات النفسية التي تخضع لها الأطراف.

ومن أهم الأسباب الدافعة إلى استخدام القوّة أحيانًا، لإجبار الأطراف المستقلّة فيما بينها على أمر أو آخر، أنّ الانتماء بين الأنظمة والكيانات مفقودة، وأن الطبيعة النفسية والتنظيمية في العلاقات فيما بينها تتميّز بالعصبية والتضامن والمواجهة ضد بعضها البعض تبعًا لإرادة الصفوات الحاكمة ومصالحها ومصالح أنظمتها.

وقد تبيّن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم منذ بدء الدعوة طبيعة العلاقة بين الأنظمة وسبل التغيير فيها وما تمارسه الصفوات الحاكمة من تغيير على شعوبها وقدرة على السيطرة عليهم وعلى إرادتهم وتطويعها تبعًا لرؤية الصفوة ومصالحهم. لذلك كاتب الرسول صلى الله عليه وسلم القياصرة والأكاسرة والملوك والأمراء داعيًا إيّاهم إلى الإسلام ومحمّلاً إيّام وزر إعراضهم عنه والحيلولة بين رعاياهم والإسلام، وسلب رعاياهم حقهم الإنساني في اختيار الدين والعقيدة والرؤية الكونية التي يرغبون اتّباعها على أساس من القناعة، دون قهر أو إرغام.

[بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتّبع الهدى، أمّا بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، أسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإنّما عليك إثم الأريسيين. ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران:64)]. (تاريخ الطبري، والكامل في التاريخ، وصبح الأعشى).

[بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس، سلام على من اتبع الهدى، وآمن بالله ورسوله، وشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأنّ محمدًا عبدُه ورسوله، أدعوك بدعاية الله عز وجل، فإني أنا رسول الله إلى الناس كافةً لأنذر ﴿مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ أسلم تسلم، فإن أبيت فعليك إثم المجوس]. فلمّا قرأ كسرى الكتاب غضب ومزّقه وقال: يكتب إليَّ هذا وهو عبدي، فقال: صلى الله عليه وسلم حين بلغه ذلك: "مُزّق ملكه"]. (صبح الأعشى والكامل في التاريخ وتاريخ الطبري).

[بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط، سلام على من اتّبع الهدى. أمّا بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتيك أجرك مرتين، فإن تولّيت فإنّما عليك إثم القبط. ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران:64)]. (صبح الأعشى).

وهكذا كانت الغاية من دعوة الإسلام إعطاء الإنسان حقّ الخيار وتقرير المصير أيّا كان خياره للدين وللشريعة التي يرغب اتّباعها.

ومن المهم أن نلاحظ أن الإسلام لم يطلب من الآخرين ملم يأخذ نفسه ونظامه به؛ فقد ترك للشعوب من رعاياه حقّهم في اختيار أديانهم وشرائعهم وتصريف خاصّة أمورهم، وشمل ذلك كلّ الفئات والشعوب ذات النضج الفكري والاجتماعي والحضاري من اليهود أتباع التوراة والنصارى أتباع الإنجيل والمجوس عبدة النّار وسن بذلك سنة معاملة الشعوب المتحضرة كافة من أصحاب الثقافة والحضارة والنضج الديني الاجتماعي على أساس من حرية العقيدة ليوجب على المسلمين من بعد معاملة كافة الشعوب المتحضرة على أساس من حق حرية الدين والعقيدة.

فالكتاب في الإشارات القرآنية هو رمز نضج التنظيم الإنساني الفكري والاجتماعي الحضاري، وليس قاصرًا كما ضنّ البعض على كتاب بعينه أو أديان بعينها. ولذلك أمر الرّسول صلى الله عليه وسلم المسلمين أن يستنوا في الفرس الذين كانت لهم أنظمتهم وحضارتهم سنة أهل الكتاب والحضارة من اليهود والنصارى أتباع التوراة والإنجيل، على الرغم من أنّ الفرس كانوا مشركين ومن عبدة النّار، وهذا يدلّ دلالة بيّنة على أنّ الكتاب هنا هو رمز الحضارة والنضج الاجتماعي.

وحين طغت بعض هذه النظم والصفوات الحاكمة في ذلك العصر ولم تقبل منح أتباعها ورعاياها حقّ الخيار العقدي وتعرّضت لمن مارس منهم حقّه في حرية الخيار الديني بالأذى والقهر، لم يعد من الممكن أمام حكومة الإسلام على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة في المدينة وفي جلّ عهود الدول الإسلامية اللاحقة من خيار إلاّ قتال هذه الأنظمة والصفوات الحاكمة وإرغامها أو إسقاطها حتى يمكن منح شعوب هذه البلاد حقها في اختيار العقيدة، فمن شاء أسلم ومن شاء بقي على دينه وعقيدته وشريعته.

فالعنف واستخدام القوة بين الأنظمة السياسية المستقلّة قد يكون كما نشاهد في بعض الأحوال هو الوسيلة الحتمية لحسم بعض النزاعات السياسية الأساسية بين الصفوات الحاكمة.

والقوانين والمنظّمات والمواثيق الدولية المعاصرة تحاول أن تبني علاقات الدول على أساس احترام العدل ومراعاة حقوق الإنسان. وبقدر نجاح هذه القوانين والأنظمة والمواثيق في توفير هذه الغايات بقدر ما تتضاءل إلى حدٍ كبير دواعي استخدام القوة والعنف بين الأنظمة والصفوات الحاكمة وما يجرّه ذلك من خوض الحروب لحلّ النزاعات السياسية.

العنف والأنظمة التابعة المقهورة

وهناك نوع ثالث من العلاقة يمثّل أمام الكثير من الناس إشكالية تختلط فيها المفاهيم والمبادئ التي يجب مراعاتها في مشروعية حقّ استخدام القوّة والعنف في حسم النزاعات والصراعات السياسية.

وهذا النوع المشكل هو حال الصفوة الحاكمة الخاضعة لإرادة دولة وصفوة حاكمة أجنبية عنها. ومن أوضح النماذج المعاصرة لعلاقة التبعية بين صفوة حاكمة متسلّطة وصفوة حاكمة تابعة هي دول شرق أوروبا ووسط آسيا وأفغانستان في نظام الحكم السوفيتي. ومن نماذجها التاريخية علاقة التبعية بين حكّام المستعمرات وحكّام المحميات ضمن النظام الإمبراطوري الاستعمار البريطاني.

وفي كثير من هذه الحالات تندفع الفئات الداعية إلى الإصلاح والتي ينالها الأذى والظلم إلى اللجوء إلى العنف ضدّ فئة الصفوة الحاكمة من أبناء جلدتهم الخاضعين لإرادة قوة وصفوة تسلّطية أجنبية عنهم طلبًا للتّحرر وكسر القيود، وفي الوقت الذي يتعرّضون بالعنف لأبناء جلدتهم فإنّهم لا يتعرّضون لمصالح الأجنبي صاحب القرار الحقيقي في ظلمهم وإنزال الأذى، وذلك لغيبته السافرة عن أعين هذه الفئات في صورة التركيبة الظاهرة لأنظمة الحكم في بلادهم.

وبالطبع فإنّ استخدام العنف من قبل الصفوة المعارضة ضدّ الصفوة الحاكمة الخاضعة أو المقهورة في هذه الحالة يظلّ خطأ لأنّه سيكون أيضًا صورةً أخرى من صور الصراع المسلّح في داخل رحم الأمّة وبين فئاتها التي سوف تشغل بصراعاتها المسلحة ولا تستطيع أن تتصدّى لحسم الصراع بينهم؟، ممّا يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف الأمّة

وشعوبها ويسهّل بشكل أكثر فاعلية وأقلّ كلفة مهمّة الصفوة الأجنبية ومصالحها لإحكام سيطرتها على هذه الشعوب سياسيًّا واقتصاديًّا وتحقيق أغراضها الاستعمارية الظالمة.

وهكذا يظلّ استخدام العنف في حلّ الصراعات والنزاعات السياسية في كل الأحوال بين الفئات الحاكمة والفئات المعارضة داخل رحم الأمّة، أمرًا غير مشروع تختلط فيه الأوراق وتغم فيه الرؤية وتصبح المعارك والمناحرات وكأنّها أدوار من الدفاع عن النفس وطلب البقاء مجرّدة من القضايا التي جرّت إليها لتدفع تلك القضايا إلى الخلف بعيدًا عن بؤرة الرؤية ولب الاهتمام. وبالطبع فإنّه لا ينجم عن ذلك خير ولا نفع ولا تحرّر ولا إصلاح، بما في ذلك حالة الصفوة الحاكمة التي لا تملك على الحقيقة قرارها وإنّما هي في حقيقة أمرها ليست إلاّ مجرد أداة في يد صفوة أجنبية متحكّمة فيها، تستخدمها وسيلة للسيطرة على مقدرات الأمّة وإنزال الأضرار البالغة بها وبكيانها ومصالحها الأساسية. ومن حركات المقاومة التي يبدو من الواضح التزامها الحازم الواضح بهذا المفهوم حركة المقاومة الفلسطينية.

وإذا كان أمر استخدام العنف من قبل طلاب الحرية والعدل ضد الطغاة المعتدين من الأجانب أمر خيار بحسب الحاجة ومقتضى كل حال؛ فإنّ ذلك لا يعني إباحة الإسراف في العنف واللجوء إليه بقدر ما الطاقة وبقدر الحاجة على أساس من العدل والتّحقّق بما يجلب المصلحة ويدفع الضرر.

وهكذا تظلّ القاعدة الصحيحة وهو أنّ العنف واستخدام القوّة بين صفوات الأمّة أمر غير مشروع ولا يأتي من ورائه نفع، وأنّ استخدام القوّة والعنف من قبل طلاب الحرية ضد الصفوات الحاكمة المعتدية الباغية الأجنبية لا يكون مشروعًا إلاّ بالقدر اللازم لرفع اليد وجلب المصلحة ودفع الضرر، فإن جنحوا حقًّا للسلم والعدل حق عل المسلمين والمظلومين أن يجنحوا إليها.

﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة:8). ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الأنفال: 61).

من الناحية الأخرى فإنّ من المهم أيضًا عدم الخليط بين أنواع العلاقات السياسية المختلفة، واعتبار العلاقات الوثيقة والمتساندة بين بعض الدول والأنظمة لخدمة المصالح المشتركة، أنّها بالضرورة من باب التسلّط والسيطرة في العلاقة بين تلك الدول والأنظمة، وذلك بسبب تفاوت الوزن السياسي أو الاقتصادي أو التعارض الجزئي أو المرحلي

في بعض وجوه المصالح، فإنّ من عوارض العلاقات السياسية التي قد تطرأ، وقد يكون لا بد منها ي بعض الأحيان بين الأمم والدول ذات العلاقات والمصالح المشتركة.

إنّ استخدام القوّة والعنف بين صفوات الأمّة وشلّ رحمها وتدمير الإصلاح الحقيقي فيها ورفع الظلم عنها، وسيكون استخدام العنف بين فئات الأمة على كلّ الأحوال في مصلحة الأجنبي الباغي، ممّا يسهّل إحكام قبضته على الأمّة وصفواتها الحاكمة والمعارضة وإنزال أفدح الإضرار بهم وبأمتهم مستعينًا في ذلك بهم على أنفسهم.

إنّ الأجنبي الظالم الذي يضّر بمصالح الأمّة الأساسية إذا لم تمسّ مصالحة بسبب إضراره بالأمّة ومصالحها فلن يأبه للضرر الذي يصيب الأمّة أو صفواتها الحاكمة التي تأتمر بأمره، بل لعلّ إشعال فتيل الصراع بين صفوات الشعوب المستضعفة التي تخضع صفواتها الحاكمة لسيطرة الأجنبي وما فيه من إضعاف لكافّة الفئات القيادية في الأمّة وبالتالي إضعاف لشعوبها وإشغال بعضهم ببعض، لعلّ ذلك يمثل في حدّ ذاته غاية يسعى إليها الأجنبي لتمكين قبضته ومظالمه على هذه الشعوب. ولعلّ تمكين حركة حقوق الإنسان العادلة في الأرض يمثّل أملاً في وضع حدّ لكثير من ألوان العنف والمظالم بين الشعوب وبين فئاتها المختلفة.

هذه الدروس المستفادة من التقرير القرآني والتوجيه النبوي والتجربة النبوية ومن التجارب السالفة والمعاصرة توضح أنّ عدم استخدام القوة والعنف داخل المجتمعات الإسلامية مسألة مبدأ لا مسألة خيار أو سياسية. وهذا الالتزام المبدئي بعدم اللجوء إلى العنف بين الصفوات السياسية داخل المجتمع يحتّم بدوره حلّ النزاعات السياسية الداخلية على كلّ حالاتها بالأساليب السياسية الشورية.

إنّ الخلط بين طبيعة المواقف التي يتصوّر فيها كثير من المسلمين ضرورة القوّة والعنف وجدوى هذا الاستخدام ومشروعيته لحلّ النزاعات السياسية، لعلّه من أهمّ الأسباب التي رسّخت على مرّ العصور أحوال الفرقة والتمزّق والبغي والاقتتال والحروب الأهلية بين شعوب الأمّة الإسلامية وفئاتها دون أن يحسم هذا العنف أمرًا، بل إنّه في الغالب الأعمّ سبب وما يزال يسبّب مزيدًا من التعدّيات والظلم والاستبداد في إدارة شؤون شعوب الأمّة حتى اليوم.

إنّ هذه الغفلة الواضحة والخطأ الفادح واهتزاز الرؤية الذي وقع فيه الفكر الإسلامي والصفوات المسلمة المستنيرة، إنّما كان في جلّ الأحوال بسبب تحدّيات العصور والعجز عن إدراك المتغيّرات وملاحقتها وتفهّم دلالاتها

واتّساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول قبائل شعوب كثيرة في الإسلام بكثير من فكرها وتراثها. وقد أضعفت هذه العوامل إمكانية الرؤية الشمولية الإسلامية المنضبطة وما ترتّب على ذلك من ضياع منهج التربية الإسلامية الشورية الإيجابية الفعّالة في توجيه الجموع الغفيرة والشعوب الكثيرة وتربيتها. وقد مكّنت سيطرة المنهج المعرفي الجزئي وجانب من موروث الأمّة في تعميق هوة الخلط بين المواقف التي يشرع فيه استخدام العنف ولا يرجى من ورائه نفع كوسيلة لحلّ الصراعات السياسية بين الصفوات السياسية داخل كيان المجتمع المسلم أو بين الأنظمة والصفوات الدولية المستقلّة المتعارضة.

الهجرة وسيلة للمقاومة

وإذا تحدثنا عن الصراع السياسي والديني والاجتماعي، فلا بد لنا من التطرّق إلى موضوع الهجرة، لأنّها إحدى الوسائل والخيارات للتعامل بين أطراف الصراع وإدارة دفته فيما بينهم.

والهجرة السياسية أو الدينية هي في جوهرها ترك الوطن إلى بلد آخر بسبب الاضطهاد والعدوان والصراع بين فئات المجتمع. وهذه الهجرة تختلف عن الهجرات السياحية التي تتم لأسباب معاشية وحياتية يسعى إليها الفرد ويقدّره الفرد وفق رؤيته ومصلحته. وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم" :فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه".

والهجرة السياسية والدينية قد تتم على أساس فردي فرارًا وهربًا من الاضطهاد الذي لا يستطيع الفرد المستضعف تحمّله أو الصبر عليه. وهذه الهجرة هي هجرة فرار، وهي مطلوبة إسلاميًا لمن كان قلة مستضعفًا لا حيلة ولا قدرة على المقاومة، وليس في طوقه المصير واحتمال الأذى البالغ والبغي الساحق، ويخشى بذلك الفتنة في الدين والعقيدة والتفريط في الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية. يقول الله جلّ جلاله:

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً * إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً﴾ (النساء: 97- 98).

وهذا النوع من الهجرة وإن كان فرارًا بالنفس، فإنّه يصبح مطلبًا إسلاميًا حمايةً للدين والنفس والكرامة الإنسانية، وليس تفريطًا في الحقوق وانصرافًا عن الإصلاح ومقاومة الطغيان. وقد تكون الهجرة هجرة ترقّب، وتعتبر الهجرة في هذه الحالة وسيلة من وسائل مقاومة المضطَهَدين لمضطهِديهم من الطغاة والظلمة؛ وذلك بالخروج من دائرة سطوة سلطتهم دفعًا للعسف ودرءًا للخسائر وترقبًا للأحوال والعودة إلى البلاد في ظروف أفضل لدفع الظلم وانتصار الحق. وهذا النوع من الهجرة هو أقرب إلى حالة اللجوء السياسي في الوقت الحاضر. ومن ذلك هجرة المسلمين الأولى والثانية إلى الحبشة خلال حالة الاضطهاد المكيّ للمسلمين.

وقد تكون الهجرة هجرة مفارقة، إعدادًا وتحينًا للكرة ومنازلة المعتدين والبغاة من الخارج لوضع حد للفتنة وانتهاك الحقوق والحريات، ومن ذلك هجرة المسلمين إلى المدينة واتخاذها قاعدة لبناء الدولة ومواجهة العدو (قريش) ومنازلته، حتى جاء الفتح وتمّ النصر للإسلام والمسلمين. وبذلك أمنت البلاد والعباد، وانتهى عهد الطغيان والفتنة وقامت دولة الإسلام، وأصبح الحال عندها كما عبّر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم" :لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية". وهذا النموذج هو النموذج النقيض لتجمع الهجرة اليهودية والصهيونية العدوانية الباغية ضد شعب فلسطين لاغتصاب الأرض، واحتلال البلد، وتشريد الشعب الذي عمّر فلسطين دون انقطاع حتى اليوم، وقبل أن يوجد أصلاً يهودي على وجه الأرض.

وفي العصر الحديث نجد الأقليات المهاجرة. فإن كانت هجرات فرار أو هجرات ترقّب، فإنّها تسعى من خلال حكومات بلاد المهجر التي استقرّت فيها إلى الضغط والتأثير على حكومات بلادها الأصلية لإصلاح أنظمتها ووضع حد للممارسات الاستبدادية فيه. كما تقوم تلك الأقليات والجاليات المهاجرة بجمع المعونات التي تهدف إلى عون أبناء جلدتهم ودعم الجهود الإغاثية والإصلاحية في بلادها الأصلية. وهي بذلك بوصفها أقليات مهاجرة تستطيع أن تسهم بشكل فعّال في دعم حركات الإصلاح في بلادها.

والهجرة في كل الأحوال السالفة لا تسعى إلى ممارسة العنف بين فئات المجتمع الواحد من الداخل ولا تتسبب فيه، بل تحاول أن تتلافاه، وهي بذلك غير هجرة المفارقة التي تنتهي إلى تكوين أنظمة مواجهة مثل نظام مكّة ونظام المدينة. ويكون الصراع بينهما هو حالة من أحوال الصراع الدولي وينطبق عليه ما ينطبق من قواعد الصراعات بين الدول.

والهجرة الإسلامية على وجوهها كافة لا تكون استسلامًا ولا تفريطًا في الحقوق والحريات، وإنّما وسيلة من وسائل المواجهة لدفع الظلم وحماية العقيدة وحفظ الحقوق حسب ما تمليه ظروف الصراع والمواجهة ويدعوا إليه الخيال.

وهي في كل هذه الأحوال وسيلة من وسائل إدارة دفة الصراع المشروعة، ولكنها لا تكون إلاّ إلى دارٍ يأمن المسلم فيها على دينه وحقوقه وحرياته الإسلامية على أفضل وجه يمليه مبدأ أخف الأضرار.

صراع الحضارات

وهناك لون آخر من ألوان الصراع هو صراع الحضارات وتدافع الأمم، وهو لون يأخذ أشكالاً مختلفة: منها الإيجابي، ومنها السلبي، ومنها السلمي الذي يتّسم بالتواصل والحوار، ومنها العسكري الذي يتّسم بالعنف والقتال. وهذا اللون من الصراع يمثل حركة التدافع بين الأمم والحضارات في سباق العطاء والصدارة والسيطرة. ويذكي حركة هذا الصراع والتدافع ما يصيب علاقات الأمم وحضارتها وطرق عيشها من الخلل الذي يدفع القوي الأقدر أو الأكثر توازنًا للاندفاع سلميًا بالتأثير والتوافق والتمازج والعطاء والتلقّي، وقد يكون هذا الاندفاع عنفًا بالصراع والاقتتال والإخضاع والهيمنة.

والصراع السلمي التوافقي هو صراع تدافع حضاري بنّاء يحقق الإصلاح، ويدفع إلى الارتقاء والتقدّم وحب المعرفة، تلك المعاني التي أودعها الله طبع الإنسان وسخره لطلبها. وتجد الشعوب في هذا التدافع الحضاري إشباعًا أفضل لحاجتها وارتقاءً لمعاشها واستعادة لتوازنها وعافيتها الحضارية. وتستجيب بواسطته لأساليب ومناهج أفضل نوعًا وأكثر فاعلية في حياتها من بعض الوجوه.

أمّا الصراعات العسكرية العدوانية بين الحضارات فهي في جملتها مراحل قلق حضاري قد تزيد من الاختلالات الحضارية الإنسانية، وتضل تدفع بالمجتمع العالمي الإنساني بشكل مأساوي للبحث عن نقطة توازن حضاري أنسب ومستوى حضاري أفضل، والأولى من ذلك – ولا شك – أن يتم ذلك التدافع بشكل سلمي بنّاء يدفع عجلة التقدّم البشري بعمق أكبر وتوافق وتمازج أفضل.

ويدور اليوم حديث عن الصراع الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي وكأنّه شيء جديد في تاريخ العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي. والحقيقة أنّ هذا الصراع الحضاري قد بدأ منذ عدّة قرون بعد ازدهار الحضارة الإسلامية وسيطرتها التوافقية البنّاءة التي مازجت قلوب جلّ شعوب الأرض وحضارتهم وذلك بسبب الضعف واختلال التوازن في الدولة العثمانية والحضارة الإسلامية الذي مثّل نقطة جذب للقوة الغربية في صراع عسكري تسلّطي للسيطرة على العالم الإسلامي وإخضاعه لمصالح الغرب. ولذلك كان هذا الصراع صراعًا سلبيًّا عسكريًّا طويلاً مريرًا يسعى بالعنف لفرض السيطرة الغربية ومصالحها الاستعمارية وأساليبها الحياتية على العالم الإسلامي.

وهذا الصراع السلبي لا بد له في حالة هاتين الحضارتين العالميتين المتواجهتين أن يستمر مع كثير من المآسي الإنسانية حتى تتحقّق نقطة التوازن والتوافق الأمثل للحضارة الإنسانية، ولن يتم ذلك في جوهره إلاّ بالتأثير المتبادل والتوافق بين الجوانب الحضارية الإيجابية في كلا الحضارتين. ولذلك فإنّ الأولى بهذا التدافع الحضاري أن يتم بالأسلوب الإيجابي السلمي البنّاء.

إنّ القوة المادية الجزئية التي يملكها العقل الغربي في حاجة إلى القوة الكلية الروحية القيمية التي تمثّلها الرؤية الإسلامية الكونية، ومن هذا الجانب وعلى هذا الأساس يجب النظر إيجابيًّا إلى مستقبل هذا الصراع الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي.

فالتدافع السلمي والحوار الحضاري وطلب المعرفة والتقدم والارتقاء هو من صميم أسس حضارة الإسلام. يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم:

﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: 256)، ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الممتحنة: 8 – 9)، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل: 90).

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: 64)، ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: 2).

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: 1)، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ * قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (الزمر: 9- 10).

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (العنكبوت: 20)، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الجاثية: 13)، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (البقرة: 201)، ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة: 105).

وصحيفة المدينة وعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى نصارى نجران، وسنته في الصابئة المجوس سنة أهل الكتاب ودار العهد وعهد الذمة لمن سالم المسلمين، ولم يقهر أحدًا مسلمًا كان أو غير مسلم على غير خياره واعتقاده، ووصايا الخلفاء الراشدين إلى جيوش الفتح كل هذا مثل بيرة للرؤية الإسلامية الحضارية في إيجابيتها ورحابة جانبها وطلبها للحوار والتوافق الحضاري السلمي منذ نشأتها، وهي اليوم – في عهد العالمية – بخطابها الحضاري الارتقائي السلمي في خدمة الإنسان ورسالته الاستخلافية على هذه الأرض.

وعلى أساس من هذا الفهم يجب وضع حد للصراع السلبي التسلطي، كما يجب أن يأخذ الحوار وحسن الفهم لقدرات أطراف الصراع الحضاري الغربي الإسلامي مداه حتى يمكن تحويلُ هذا الصراع السلبي إلى صراع إيجابي حضاري يحقق التوازن الحضاري لدى أطراف الصراع على أساس التأثير الإيجابي والعون المتبادل والمصالح المشتركة.

إنّ سلبية الصراع على النحو الذي يجري اليوم ويسعى البعض لتأجيج أواره لن يحقق إلاّ المآسي والمظالم، وانتهاك حقوق الإنسان، وعرقلة حركات الإصلاح في الحضارتين. ولذلك فقد آن الأوان ليتم تحويل الصراع السلبي إلى

تفاعل إيجابي يقوم على أساس من التعايش السلمي وأسلوب الحوار والتوافق والإفادة من إيجابيات كل طرف من الأطراف، وذلك لتحقيق التوازن الإنساني الأمثل.

إنّ الصراع الإيجابي للحضارات والأمم إنّما هو تدافع نحو مستويات أعلى من الأداء والتوازن الحضاري، وهو بذلك يسهم إسهامًا إيجابيًّا إذا التزم الصراع والتدافع أسلوبًا سلميًا في الحوار والسعي نحو التكامل والتفاعل الإيجابي واحترام إنسانية الإنسان الفردية والجماعية وحريته العقدية.

إنّ الإسلام لديه الكثير من الكليات والضوابط والحدود لنظام الاجتماع الإنساني الذي – كما في كافة أنظمة الكون – لا بد له منها، وإلاّ كان مصيره التدهور والانهيار. والغرب اليوم يحتاج أن يتعرّف على هذه الكليات التي توضّح حدود الحرية الإنسانية والفردية والاجتماعية، وتحمي كيان الإنسان ومؤسسات نظامه الاجتماعي الأساسية. إنّ الإسلام وحده في عالم اليوم هو صاحب الحضارة والقادر على أن يقدّم للغرب – من خلال مرجعية إلهية موثّقة منضبطة، لا يوجد لدى الغرب في توثيقها وضبطها بديلاً أو مثيلاً – هذه الكلّيات والضوابط التي يحقق بها التوازن الحضاري والاستقرار الروحي والقيمي، ووحدة الحياة الإنسانية الفردية والجماعية. ولذلك يجب على العناصر التي تسعى اليوم في الغرب إلى دفع الصراع الحضاري الغربي الإسلامي وتأجيج أواره ليكون سلبيًّا عدوانيًّا أن تكفَّ عن هذه الجهود؛ لأن ذلك لن يضع حدًّا للصراع بين هاتين الحضارتين العالميتين أو يقضي على الحضارة الإسلامية الممتدة في آفاق الأرض وأعماق التاريخ وحاجات الإنسان الروحية. إنّ كل ما يمكن أن يحقّقه هذا التوجه هو زيادة اختلال التوازن الحضاري الغربي من خلال عرقلة جهود الحوار والتوافق بين الحضارتين والإفادة في جوانبهما الإيجابية. وسوف تزيد هذه الجهود السلبية معاناة الألم والمرارة والمآسي الإنسانية في كل أرجاء العالم، كما ستؤدي هذه الجهود السلبية إلى إطالة أمد السعي نحو تحقيق التوازن والتوافق والتعاون بين الحضارتين لتحقيق الإصلاح الحضاري المطلوب الذي فيه مصلحة الغرب ومصلحة العالم الإسلامي على حد السواء.

إنّ على عقلاء الأمة الإسلامية ومفكريها العمل الجاد للاستفادة قدر الطاقة من جوانب القوة العلمية في الحضارة الغربية، حتى تستعيد الحضارة الإسلامية والأمة الإسلامية الوسط توازنها وفاعليتها. كما أنّ عليهم أن يديروا الحوار البنّاء مع الغرب لكسبه من الداخل، بتقديم المفاهيم والمناهج الحضارية الروحية القيمية التي تنفع الغرب وتعينه على تحقق توازنه الإنساني الاجتماعي الحضاري الذي يكاد يفقده، ويوشك أن يجرّ بذلك على نفسه وعلى الإنسانية

جمعاء ألوانًا من الفساد الاجتماعي والتسلّط الاستعماري والدمار المادي ممَّا قد لا يخطر على بال ولا يعلم آثاره ونتائجه إلاّ الله تعالى.

وفي الوقت نفسه فإنّ على الغرب رغم سطوة يده المادية إحلال الحوار موضع التسلّط وموضع السعي الخائب نحو تحطيم الحضارة الإسلامية والقضاء عليها. إنّ الحضارة الإسلامية تتمتّع أكثر من سواها بالمقومات الإنسانية التي تكفل لها البقاء. إنّ على العقلاء في الغرب صرف السمع عن صيحات الحرب التي يطلقها المتطرّفون من دعاة تأجيج الصراع بين الغرب والعالم الإسلامي وحرمان الحضارتين من فرض التوازن والارتقاء وتحقيق مستويات أعلى في سلّم الأداء الحضاري الإنساني لكلا الحضارتين.

إنّ الصراع التسلطي بين الحضارتين في هذا العصر هو صراع بربري رجعي لا تحتمله القرية العالمية الإنسانية، ولم يعد له ولا لأصوات دعاته مكان في عالم اليوم؛ لأنّ دعوتهم إنّما هي دعوة خراب ومآس ومخاطر على الإنسانية لا يمكن أن تغرب عن بال العقلاء وليس لهم في رفضها ودفعها مبرّر ولا عذر مقبول.

إنّ من المهم في النهاية أن ندرك أنّ الحوار والتعاون والتوافق بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية وسواها من الحضارات وتبادل المصالح نحو ترقية الحياة الإنسانية وتوازنها والتعايش السلمي بين شعوبها وحضاراتها هو وسيلة التفاعل المطلوب بين الحضارات المعاصرة وإدارة دفة التدافع الحضاري البنّاء بينها.

الحل في شمولية فهم النصوص وحسن قراءة التاريخ

وللخروج من هذا المأزق الفكري الحرج فإنّ من المهمّ التوصّل إلى الفهم المنهجي الشمولي السليم للنصوص القرآنية والنهج النبوي، وأن نحيط أنفسنا علمًا بمواعظ الدروس التاريخية التي مرت بها الأمّة. وحتى تؤتي ثمار الإصلاح الفكري المنهجي الشمولي الإسلامي المنشود أكلها، فلا بدّ أن تبدأ حركة الإصلاح الحضاري بإصلاح مناهج التربية الإسلامية، واتّباع الطرق العلمية في وضع أسسها السليمة التي تولي دراسات علم نفس النمو الاجتماعي – وخاصّة علم نفس نمو الطفل – الأهمية الكبرى في فهم العملية التربوية العقدية خاصّة في مراحل الطفولة والصبا التي يتشكّل فيه البناء النفسي للفرد. فذلك هو الأساس في إعادة تشكيل الإنسان المسلم حرًّا مقدامًا إيجابيًّا مبدعًا سويّ الفكر والخلق، يمثل لبنة صالحة في بناء المجتمع الشوري الإسلامي الكريم العيش العزيز الجانب.

فالرؤية العلمية الفكرية المنهجية الإسلامية هي السبيل إلى إصلاح الفكر المسلم. وسيمكّن هذا الفكر السديد الأمّة من إصلاح مناهج التربية الإسلامية الإستخلافية التي تكوّن النفسية الإسلامية الحرّة القوية والعقلية الإيجابية المبدعة، وتسلّح الإنسان المسلم بالمفاهيم الإسلامية الصحيحة. ومن خلال هذا النوع من الإنسان الاستخلافي المسلم وما يتّسم به من سلامة البناء العقدي والنفسي والمعرفي يمكن للأمّة أن تستعيد قدراتها ووحدة معرفتها وصفها ووضع حدٍّ لمسلسل العنف في حلّ نزاعاتها السياسية. وهذه العقلية وهذا المنهج هما الكفيلان بإرساء قواعد العقلية الشورية السلمية في فكر الأمّة وعلاقتها، ووضع الحكمة موضع العنف والتعاون موضع الصراع ليحل السلام والبناء والنماء بين صفوف الأمّة وعلاقات شعوبها.

إنّ الفهم السليم إسلاميًّا لمواضع استخدام العنف الصحيحة هو وحده الحلّ الذي يمكن أن يعطّل رحى الصراع الشرس المرير الذي يطحن شعوب الأمّة الإسلامية وينهك قوى الأنظمة والصفوات الحاكمة والمعارضة بغضّ النّظر عن أسباب الصراع والنزاع والنزال.

إنّ من المهم أيضًا الإشارة هنا إلى أنّ جلّ الصراعات المسلّحة بين الفئات المعارضة والصفوات الحاكمة في داخل بلاد الأمّة الإسلامية في الوقت الحاضر إنّما يعكس مظالم الأنظمة ومعاناة الشعوب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطال وطأتها كثيراً من فئات أبناء الأمّة.

ولهذا أيضًا يجب أن ندرك أن بروز العنصر العقدي في صراع بعض الفئات والصفوات المعارضة هو في جلّ الأحوال ليس مجرّد وسيلة وسند أدبي تدّعيه تلك الأطراف لتبرير استخدامها لوسائل العنف الذي تدفعها المظالم إليه جلّ الأحوال. ولن يحل السلام وينجح الإصلاح في ديار الإسلام إلاّ إذا اتضح مبدأ عدم مشروعية استخدام العنف بين فئات المجتمع المسلم وصفواته المتعارضة، وأن يكون هذه المبدأ واضحًا لجمهور المسلمين وعامّتهم وضوح الشمس لكي تحل الوسائل السلمية الشورية موضع العنف والاستبداد في حلّ النزاعات السياسية داخل رحم الأمّة.

إنّ على القيادات الحاكمة التّصدي لحلّ المشكلات ورفع المظالم، وعلى المثقّفين والعلماء والمربّين حسن فهم المبادئ الأساسية التي تحكم العنف، والتعاون بين الفئات جميعًا للعمل على تمكين المناهج الشورية في التربية والحكم وفي حماية مصالح الأمّة ووحدة صفوفها وتمكينها من حقّها في تقرير مصيرها وصياغة أنظمتها ومؤسساتها.

إنّه ليس من مصلحة الأنظمة ورجال الصفوات الحاكمة تجاهل الأسباب الحقيقة لكثير من النزاعات والصراعات السياسية في كثير من البلاد الإسلامية، إنّ تجاهل الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لن يزيد الأنظمة وكافّة الفئات المسلمة المتناحرة إلاّ ضعفًا وعجزًا ومزيدًا من الدماء والدمار والخسائر.

وفي المقابل فإنّ استخدام العنف المشروع ضدّ الأجنبي المعتدي يهدّد على المدى القريب أو البعيد بالخطر المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية للدول الوالغة في شؤون الأمّة الداخلية والعاملة على إنزال الظلم وزعزعة استقرارها وأمنها وتقدّمها.

لا بدّ أن تؤدي مقاومة الشعوب المقهورة للمعتدي الأجنبي – إن لجأت إليها وصبرت على تكاليفها – إلى رفع كلفة تأمين مصالح الباغي الأجنبي، وحرمانه من جني الثمار التي يسعى إلى تحقيقها من خلف التدخّل وتمزيق الصفوف وسفك الدماء. ويجبره في نهاية المطاف إلى رفع يد الظلم ومد يد الصحبة والتعاون، وهو الأولى بعلاقة كافة الأطراف الحضارية الإنسانية في هذا العصر.

إنّ من المهمّ في هذا المجال – حتى لا يكال بمكيالين – أن ندرك الفرق بين طبيعة الحروب النظامية وحروب المقاومة غير النظامية، فلكل طبيعته ووسائله وغاياته. وليس صحيحًا أنّ الحروب النظامية لا تقتل المدنيين والأبرياء، بل إنّنا لو أخذنا الناحية الكمّية في الحسبان لوجدنا أن ضحايا الحروب من المدنيين والأبرياء أضعاف ما تقتله حروب المقاومة غير النظامية، كل ما في الأمر أن طرف المقاومة الضعيف المقهور ويهدف إلى زعزعة موقف العدو بواسطة استنزاف طاقاته وإثارة الذعر في صفوف قواعده والاضطراب في أداء مرافقه، ويضطره إلى إعادة حساباته رغم تفوّق قواته النظامية. ومن أمثلة حروب المقاومة غير النظامية: حرب المقاومة الفرنسية وحرب المقاومة الروسية ضد قوى الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية وحرب التحرير الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي وحرب المقاومة الفيتنامية ضد القوات الفرنسية والقوات الأمريكية، وحركة المقاومة الإيرلندية الكاثوليكية ضد سيطرة الأغلبية الإيرلندية البروتستانتية. وغير هذا كثير في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إنّ الغفلة عن آثار المظالم والتعدّيات أو تجاهلها أو استمراءها مع عدم ضبط النفس في استخدام العنف أدى وما زال يؤدي إلى مزيد من تفشّي العنف والصراعات المسلّحة، وذلك في محاولات يائسة من أطراف الصراعات للكبت أو الدفع ممّا يؤدي في كل الحروب والصراعات النظامية وغير النظامية إلى معاناة كثير من الأبرياء والضعفاء

وإهدار دمائهم وحقوقهم الإنسانية. وسوف يظل صحيحًا مهما تطاولت يد الظلم والعدوان أنّ العدل هو أساس الأمن والسلام.

إنّ من مصلحة الأطراف الداخلية والخارجية المتصارعة في العالم كافّة نبذ العنف في علاقاتها واحترام حقوق الإنسان الأساسية، فالعدل والتعاون في هذه القرية العالمية المتضائلة يمثّلان – لا شك – مصلحة جميع الأطراف ويحقّقان لمستقبل الأجيال قدرًا أكبر من الأمن والرّفاه.

إنّ على الفئات الإسلامية الداعية للإصلاح والتي تعاني من المظالم أن تلتزم من جانبها الوسائل السلمية المدنية تجاه الأنظمة السياسية في بلادها ودفع ما قد ترتكبه هذه الأنظمة من المظالم سلمًا، فذلك – في أغلب الضن – هو طريق الإسلام الذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الإصلاح ورفع المظالم وضمّ الصفوف وتمكين قواعد الأمن والعدل والتقدّم والاستقرار والشورى في المجتمعات الإسلامية.

أمّا دعاة الصراع والعدوان والتناحر بين الأمم والحضارات فعليهم أن يعودوا إلى رشدهم وأن يقلعوا عن ارتياد مسالك البغي والدمار؛ لأنّه لم يعد في مقدور الإنسانية دفع ثمن الصراعات الكبرى وتحمل مخاطرها. وعلى العقلاء ودعاة السلام التنادي قبل فوات الأوان لمواجهة هذه الدعاوى ودرء تلك المخاطر التي تهدّد مستقبل الإنسانية وإنسانية الحضارة.

نسأل الله سبحانه وتعالى الهداية والرشاد والتوفيق والسداد، والله من وراء القصد.